



بيان صادر عن الاتحاد البرلماني العربي

يدين منع إقامة صلاة الجمعة في المسجد الأقصى المبارك
والانتهاكات الإسرائيلية لحرمة الأماكن المقدسة

أقدمت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على منع قيام صلاة الجمعة في المسجد الأقصى المبارك، لأول مرة منذ سنة 1969، وأقامت أبواباً إلكترونية واتخذت إجراءات أمنية تمس بكرامة وحرية المصلين، وهو عدوانٌ صارخ وجريمة نكراء يُراد منها فرض إجراءات جديدة تنتهك حرية الشعب الفلسطيني وأبسط حقوقه المشروعة، وفيه استفزاز لمشاعر المسلمين في أرجاء المعمورة، في الوقت الذي يطالب فيه المجتمع الدولي بنبذ العنف واجتثاث أسبابه. وكأنّ خطوة الاحتلال هذه، مقدّمة لخطوات تمنع فيها ممارسة الشعائر الإسلامية والمسيحية كذلك. ويعتبر الاتحاد البرلماني العربي أنّ الإجراءات التي يتخذها الاحتلال الإسرائيلي في القدس الشريف إجراءات باطلة، لأنّ كل ما يقوم على باطل فهو باطل. كما يدينها إدانة شديدة لكونها لا تستند على أي إطار شرعي أو قانوني.

ويؤكد الاتحاد البرلماني العربي على حقّ الفرد في ممارسة شعائره الدينية في كلّ أماكن العبادة، خصوصاً في المسجد الأقصى المبارك، وذلك من غير موانع أو عوائق أيّاً تكن.

ويرى الاتحاد أن لا مجال لخروج الشعب الفلسطيني من محنته وما يعانيه من ظلم وقهر إلا بزوال الاحتلال وإنهائه كلياً ليتسنى لهذا الشعب أن يمارس حقوقه الطبيعية والمشروعة بحريّة غير منقوصة.

ونحن في الاتحاد نُشدّد على ما طالب به المجلس الوطني الفلسطيني بأنّ تسعى منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية والشعوب العربية إلى تأمين الحماية للقدس والمسجد الأقصى من عدوان الاحتلال وإرهاب الدولة وحماية المقدّسات الإسلامية والمسيحية من إجراءات الاحتلال وإلزامه تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصّلة.

كما يُدين الاتحاد اعتقال مفتي القدس والتحقيق معه من دون وجه حقّ أو مسوّغ قانوني سوى أنّه يدافع عن شعبه وعن مدينة القدس الشريف ومقدّساتها.

ويشدّد الاتحاد على أيدي الشعب الفلسطيني في مواجهة غطرسة الاحتلال وإجرامه ويؤكد على دعمه التام في نضاله لنيل حقوقه المشروعة، والتي أكّدت عليها كل المواثيق والقرارات الدوليّة.

ويطالب الاتحاد المجتمع الدولي بعدم استخدام ازدواجية المعايير في التعامل مع القضايا العالمية لما يشكّل ذلك من تأجيج لمشاعر الشعوب ويؤدي إلى فوضى عارمة.

الاتحاد البرلماني العربي



بيروت 2017/07/20